الموقف الإيراني

شيماء بهاء الدين

مقدمة:

تساؤلات عديدة طرحها الموقف الإيراني من العدوان على غزة، والذي بدا في أعين كثيرين أدنى مما يجب أن يكون عليه أو على الأقل دون الدور الذي تعلن عنه إيران لنفسها، ومن هذه التساؤلات التي أثيرت مرتبطة ومتراتبة:

هل غاب البُعد الحضاري عن الموقف الإيراني، علمًا بأن البعد الحضاري المقصود، والذي يتم البحث عنه في السياسة الإيرانية في هذا الإطار هو مدى انتهاج إيران سياسات داعمة للقضية الفلسطينية في ضوء الرابطة الثقافة والعقدية، دون أن يعني ذلك إغفال البُعد الإنساني للقضية؟ أيضًا ما المعنى الحقيقي للنصرة؟ وما الحدود الحقيقية للاختلاف بين ما يسمى بدول محور الاعتدال، ودول محور المُمانعة؟ وهل يوجد اختلاف حقًا؟

وسيتم تناول الموقف الإيراني إزاء العدوان الإسرائيلي الأخير على غزة الذي بدأ من ٢٧ من ديسمبر ٢٠٠٨ من خلال المحاور الآتية:

أولا- الملامح العامة للسياسة الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية.

ثانيًا- الموقف الإيراني الرسمي من العدوان.

ثالثًا- الموقف الإيراني الشعبي من العدوان.

رابعًا- تقييم عام للموقف الإيراني.

خاتمة.

أولا- الملامح العامة لسياسة الجمهورية الإسلامية الإيرانية تجاه القضية الفلسطينية

كانت ومازالت سياسات إيران تجاه المنطقة وقضاياها – وعلى رأسها القضية الفلسطينية– محل رفض وانتقاد من قِبل العديد من الأطراف عالميًا وإقليميًا، وذلك تحديدًا منذ قيام الثورة الإسلامية في عام ١٩٧٩. إذ يتم التعامل مع إيران الثورة كدولة صاحبة مشروع ثوري إسلامي تسعى لتصديره، الأمر الذي يخشاه العديد من الأنظمة العربية المحيطة بطهران، بالإضافة إلى ما يُثار حول المسألة المتعلقة برعاية إيران لنشر التشيع بالمنطقة.

ذلك حتى أن بعض المحللين يصف الفترة المقبلة «بالحقبة الإيرانية» استنادًا إلى بعض التطورات التي يشهدها الواقع، والتي تقدم إيران كقوة ذات نفوذ إقليمي واسع؛ نظرًا لما تملكه من عناصر قوة اقتصادية وسياسية وثقافية وعسكرية، وعلى نحو جعل مواجهتها الأساسية مع أكبر قوة عالمية وهي الولايات المتحدة فيما يسميه «توماس فريدمان» «الحرب الباردة الجديدة».

وهذه المواجهة لا ترجع أسبابها فقط كما هو معلوم إلى المساعي الإيرانية لتطوير قدراتها النووية والإصرار الأمريكي على وقف إيران برنامجها لتخصيب اليورانيوم، وإنما هذه المواجهة تكمن أسبابها في خشية الولايات المتحدة –مدفوعة بإسرائيل– من التنامي الملحوظ للدور الإيراني في العديد من القضايا التي صارت مفاتيحها في أيدى طهران.

فقد أصبحت إيران الطرف الأكثر فاعلية وقوة في الصراع العربي-الإسرائيلي عبر علاقاتها بكل من «حماس» و«الجهاد الإسلامي» بفلسطين و«حزب الله» بلبنان وتحالفها الوثيق بسوريا فيما، بـ«محور الممانعة»، والذي يُسمى وفق الرؤية الأمريكية «محور التطرف»، ذلك فضلا عن النفوذ الإيراني الواسع بالعراق.

ولا يخفى على أحد كيف أن اتفاق الدوحة فيما يتعلق بحل أزمة الرئاسة اللبنانية والمبرم في يوليو ٢٠٠٨ لم يكن ليُمرر لولا الضغوط الإيرانية على «حزب الله»، كما أنه كثيرًا ما تسعى الولايات المتحدة ذاتها إلى عقد لقاءات تشاورية مع إيران حتى تتمكن من السيطرة أمنيًا على العراق، بل إنها تعمل الآن على إدخال إيران كذلك طرفًا أساسيًا فيما يتصل بالمسألة الأفغانية.

بالنسبة إلى السياسة الإيرانية فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية تحديدًا -وهي ذات الصلة بموضوع هذه الورقة- فسنجد أن المنطلق كان حضاريًا، حيث كان التعامل مع القضية الفلسطينية باعتبارها قضية الأمة الإسلامية، والتي يجب أن يجتمع عليها المسلمون لمواجهة الكيان الصهيوني الذي هو مصيره إلى الزوال. فهكذا كان الخطاب الإيراني بشكلٍ عام في هذا الإطار دون أن يعني ذلك أن إيران لا تبالي بمصالحها الوطنية وأهدافها الاستراتيجية.

وتطرح إيران رؤية استراتيجية بشأن تسوية سلمية للقضية، قوامها المبادئ الآتية[١]:

١- إجراء استفتاء عام وشامل بين السكان الأصليين في فلسطين مسلمين ويهودًا ومسيحيين تحت إشراف الأمم المتحدة، لتحديد معالم الدولة التي يريدون إنشاءها في فلسطين.

٢- احترام هذه الدولة حقوق المواطنة لكل المواطنين الذين يقطنونها، وإعطاء الحق للمنتمين إلى الأديان الثلاثة فى الإشراف على الأماكن المقدسة.

٣- إزالة كل الآثار المترتبة حقوقيًا، وسياسيًا، وديمجرافيًا على الاحتلال الإسرائيلي من نكبة عام ١٩٤٨ وحتى اليوم.

ولكن إيران تربط تحقيق هذه الاستراتيجية ونجاحها بمدى رغبة إسرائيل والقوى الحليفة لها وعلى رأسها الولايات المتحدة في تحقيق مثل هذا السلام؛ ونظرًا لصعوبة هذا الأمر فإن إيران دائمًا ما تعتبر أن المواجهة مازالت مستمرة، خاصة أن الإدارة الإيرانية ترى أن الجهود الدولية الحالية الساعية لإيجاد حل سلمي للصراع العربي-الإسرائيلي لا تقوم على العدالة الإنسانية أو حتى على قرارات الشرعية الدولية، وإنما تقوم بها الرباعية الدولية إرضاءً لإسرائيل وليس لتحقيق سلام عادل، تلك المساندة التي تعتمد عليها إسرائيل في رفض جميع الحلول السلمية[٢].

كان التصعيد موجهًا بالأساس ضد كل من المملكة العربية السعودية ومصر

وبالتالي، ترى إيران أن إسرائيل يجب أن تظل في خطر محدق على نحو يستنزف قواها في مجالها الحيوي، ومن هنا كان التحالف الإيراني مع الأطراف السابقة الإشارة إليها في لبنان وسوريا وفلسطين.

وقد تميزت علاقات إيران بالقوى المقاومة في الأراضي المحتلة وخاصة «حماس» بالقوة، رغم الاختلاف المذهبي بين إيران الشيعية وحماس السنية، حيث قدمت إيران الدعم لحماس لتضييق الخناق على إسرائيل، وقد تمثل هذا الدعم إما في دعم سياسي (عبر التصريحات)، أو دعم مالي، فضلا عن الجدل المستمر حول ما إذا كانت إيران تمد «حماس» بالأسلحة.

وفيما يتعلق بالموقف الإيراني قبيل العدوان على غزة: فقد اتسم موقف إيران بالتنديد والرفض القاطع للحصار الواقع على أهالي وسكان غزة. فقبل حوالي شهرين من العملية شارك وفد إيراني في المؤتمر الدولي لفلسطين في دمشق، والذي أصدر بيانًا خاصًا بدعم الشعب الفلسطيني، كما شارك «لاريجاني» في مؤتمر البرلمانيين الأسيويين بجاكرتا، والذي تناول كذلك ضرورة دعم الشعب الفلسطيني وفك الحصار عنه.

وقد نظمت إيران العديد من التظاهرات -كما سنرى فيما بعد- والتي شارك في بعضها الرئيس الإيراني «محمود أحمدي نجاد» ورئيس مجلس الشورى «على لاريجاني»، تلك المظاهرات التي نددت بالصمت العربي إزاء الحصار المفروض على غزة، واعتبرت ذلك تآمرًا على غرار أحداث لبنان في يوليو ٢٠٠٦.

وقد كان هذا التصعيد موجهًا بالأساس ضد كلٍ من المملكة العربية السعودية ومصر، حيث كانت المصالح السعودية بإيران محل استهداف؛ إذ حاولت جماعة طلابية يطلق عليها «إخوان الرضوان» إشعال النيران في مكتب الخطوط الجوية السعودية بطهران احتجاجًا على ما أسمته «الدعم السعودي للمبادرة العربية للسلام بين العرب وإسرائيل». وذكرت هذه الجماعة في بيانها أن سبب الهجوم هو تحرك السعودية مؤخرًا من أجل المصالحة المنطلقة من خطة السلام العربية.

فقد كانت السياسة/الدبلوماسية السعودية بشكل عام محل هجوم من قِبل وسائل الإعلام الإيرانية، إذ نشرت صحيفة كيهان (الدنيا) في ٧ من ديسمبر ٢٠٠٨ مقالا بعنوان: «تفاصيل الجلسة السرية بين الملك عبد الله وشمعون بيريز في نيويورك» جاء فيه أن الجريدة حصلت على معلومات بأن مؤتمر حوار الأديان الذي عُقِد في نيويورك لم يكن في حقيقته أكثر من غطاء

أمريكي لعقد جلسة سرية بين المتواطئين العرب وغاصبي القدس الشريف. وفي ١٠ من ديسمبر، أعاد موقع «ديبلماسي إيران» (الدبلوماسية الإيرانية) إثارة القضية الخاصة بحادث المواجهات بين الحجاج الإيرانيين وقوات الأمن السعودية والتي جرت من عشرين عامًا[٣].

وبالنسبة لمصر، فقد صعّدت إيران من لهجتها تجاه مصر على خلفية المسألة المتعلقة بفتح معبر رفح. وقد وجه مسئولون إيرانيون انتقادات لسياسات مصر حيال الحصار الإسرائيلي على غزة وطالبوها بفتح المعبر، وعلى رأس هؤلاء رئيس مجلس الخبراء ورئيس مجلس تشخيص مصلحة النظام «هاشمي رفسنجاني»، حيث اتهم مصر بالمساهمة في حصار غزة وتدمير الأنفاق التي يمر بها الفلسطينيون ويستخدمونها للحصول على احتياجاتهم الضرورية.

أيضًا قام «على ريجاني» رئيس مجلس الشوري الإسلامي بتفنيد ما أسماه «مبررات مصر لإغلاق معبر رفح»، والتي وصفها بأنها غير مقنعة في ظل الظروف المزرية التي يعيشها الفلسطينيون في غزة[٤].

كما خرجت المظاهرات الشعبية أمام مقر بعثة المصالح المصرية في طهران، حيث تجمع المئات من الطلاب وأعضاء «الجمعية الإسلامية» و«جماعة العدل» وأطلقوا شعارات مثل «كلنا خالد الإسلامبولي»، كما رفعوا صورًا للرئيس المصري الراحل «محمد أنور السادات» وكتبوا عليها «هذا جزاء المساومين»، وطالبت المظاهرات بمحاكمة الرئيس المصري «محمد حسني مبارك» بتهمة الخيانة والمشاركة في الجرائم ضد الفلسطينيين[٥].

هذا الموقف الإيراني السابق لانطلاق العدوان الإسرائيلي على غزة وضع طهران في مأزق مع بدء العدوان؛ إذ أصبح من شأنها أن تواجه أزمة مصداقية إذا ما اكتفت كغيرها من الدول بالتصريحات الرافضة للعدوان على المستوى الرسمي والمظاهرات على المستوى الشعبي، وذلك حتى مع تقديم المساعدات الإنسانية.

وفيما يلي سيتم تتبع الموقف الإيراني بشقيه الرسمي وغير الرسمي من العدوان على غزة.

ثانيًا- الموقف الإيراني الرسمي إزاء العدوان

وفي هذا الإطار، سيتم أولا تناول السمات العامة للخطاب الإيراني الرسمي تجاه العدوان، ثم التطرق إلى التحركات الفعلية التي قامت بها الجمهورية الإسلامية الإيرانية، وذلك أثناء المراحل المختلفة للعدوان وما بعده.

■ أثناء العدوان

فيما يتعلق بالخطاب الإيراني/ السمات العامة للتصريحات الرسمية، فقد كان هناك استمرارا لتصريحات إيرانية سابقة تتعلق بالموقف من القضية الفلسطينية عامة. فمع بدء العدوان كانت تصريحات مختلف المسئولين الإيرانيين بإدانة العدوان الإسرائيلي على غزة واعتباره عملا وحشيًا وغير إنساني، وذلك بداية من المرشد الأعلى للثورة الإيرانية الذي طالب في بيان له يوم ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨ بإعلان يوم ٢٩ من الشهر ذاته حدادًا وطنيًا، ثم رئيس الجمهورية «أحمدي نجاد»، فوزير الخارجية «منوشهر متكى»، والعديد من المسئولين في وزارته وغيرهم من النواب.

إذ أدان «نجاد» العدوان قائلا: «إن هذا الإجرام لا يدل على قدرة الصهاينة وأسيادهم، بل يُثبت عجزهم؛ لأنهم يهاجمون بما يملكون من أسلحة شعبًا أعزل»[٦]. وقبله «خامنئي» في بيانه سابق الذكر حين قال: «إن الجرائم المروعة التي ارتكبها الصهاينة في غزة، وإبادتهم لمئات الرجال والنساء والأطفال الأبرياء أماطا اللثام مرة أخرى عن الوجه الدموي للصهاينة المتوحشين، وكشفا الستار عن نقاقهم الذي كانوا يتسترون خلفه خلال السنوات الأخيرة»[٧].

وقد كان البُعد الحضاري واضحًا في استمرار التأكيدات الإيرانية المعتادة بأن إسرائيل هذا الكيان الصهيوني مصيره الزوال، حيث يرى «نجاد» أن هذا العدوان إنما يرجع لشعور الكيان الصهيوني بأنه لم يعد له مكان بالمنطقة، وأنه سيزول قريبًا؛ فتلك التصريحات -كما أشارت د. نادية مصطفى في دراسة شاملة لها حول هذا العدوان- إنما هي نابعة عن عقيدة دينية وتاريخية وليست مجرد ردود فعل حماسية، وبالتالي فإن هذه التصريحات طالما كانت سببًا في توتر إسرائيل وقلقها على نحو جعلها تعمل دائمًا على تحريض الولايات المتحدة للتصعيد ضد إيران وإن وصل الأمر لتوجيه ضربة عسكرية ثنائية أو منفردة ضدها[٨].

وقد حمّل الخطاب الإيراني المسئولية للنظام الدولي إلى حدٍ كبير، إلى جانب غيره من الدول التي يراها متعاونة مع إسرائيل والقوى المساندة لها.

فقد انتقد «نجاد» موقف كل من الأمم المتحدة ومجلس الأمن قبل إصدار القرار رقم ١٨٦٠ المتعلق بالعدوان وبعده، فحتى إصدار القرار كان الحديث عن عجز مجلس الأمن عن إصدار قرار أو على الأقل بيان تحت الضغوط الإسرائيلية يدعم به حقوق الشعب الفلسطيني المظلوم في غزة. أما فيما بعد إصدار القرار فكان تأكيد عدم جدواه ومثال ذلك تصريح «نجاد» قائلا: إنه وبعد ١٢ يومًا على العدوان ضد غزة أصدر مجلس الأمن قرارًا خاويًا غير ملزم لوقف العدوان... وبعد كل هذه المواقف تبين جليًا أن المنظمة الدولية فشلت في تنفيذ المهمة التي أنيطت

بها»[٩]. وقد أكد «نجاد» أكثر من مرة ضرورة إصلاح «الأمم المتحدة» و«مجلس الأمن» بصورة جادة[١٠].

كذلك كانت هناك اتهامات إيرانية للإدارة الأمريكية الجديدة بعدم الجدية في التغييرات التي تحدثت حولها بشأن القضية الفلسطينية، كما وجه «نجاد» الاتهامات حول ما يحدث في غزة إلى الغرب عامة؛ إذ خاطب الحكومتين الأمريكية والبريطانية قائلا: إن الجميع يعلم أن الكيان الصهيوني تشكل على أساس مخطط أُعد سلفًا لتلبية الأطماع التاريخية لبعض الحكومات الغربية مثل بريطانيا وأمريكا للهيمنة على هذه المنطقة... إن شعوب العالم تراقب وبدقة ما يجري من أحداث ولن تغفل أو تنسى من هو المسبب الرئيسي في كل ما يجري بغزة»[١١].

أيضًا وُجِهت العديد من النداءات الإيرانية بضرورة محاكمة القادة الإسرائيليين على ما ارتكبوه من جرائم في غزة، ومن فظائع في حق المدنيين، وهذا الأمر سيتم تناوله تفصيلا عند تناول التحركات التي اتخذتها إيران.

إلا أن الخطاب الإيراني على جانب آخر، كان دائم التشديد على صمود المقاومة، وقدرتها على تحقيق النصر حتى قبل انتهاء العمليات العسكرية.

وقد حاول الإيرانيون تقديم رؤيتهم/ تصوراتهم للأهداف الإسرائيلية وراء شن العدوان، ففي حديث إلى قناة العالم الإيرانية في ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨ حدد «د. محسن رضائي» أمين عام مجمع تشخيص مصلحة النظام أسباب العدوان في الآتي:

١- أن الصهاينة بعد انتهاء الهدنة، التي استمرت لمدة ٦ أشهر أرادوا أن يفرضوا وقف إطلاق نار جديدًا من خلال فرض شروط وإملاءات كثيرة على «حماس»، فهم يريدون انتزاع مكاسب من «حماس» لأنفسهم ويريدون أن تستسلم لهم.

٢- أنه من المقرر انتهاء فترة رئاسة «أبو مازن» بعد ١٢ يومًا، وهم يريدون أن يمدوا فترة رئاسته على السلطة الفلسطينية، ويريدون أن يكون هناك توافق حتى يضفوا على ذلك شرعية، وبالتالي هم يريدون أن تصوت «حماس» لذلك.

٣- ظروف الانتخابات الإسرائيلية وما تفرضه، حيث اتهام حزب «كاديما» من قِبل حزبي العمل والليكود المنافسين له بالضعف وإفقاده سمعة إسرائيل عبر كسرها أمام لبنان في ٢٠٠٦، وبالتالي فإن حزب كاديما الآن يريد أن يستعرض قواه ليستعيد الأصوات التي خسرها[١٢].

كما صرح السيد «حسنين شيخ الإسلام» وكيل وزارة الخارجية بأن العدوان الأخير إنما هو حلقة في سلسلة من المؤامرات الاستعمارية للقضاء على الشعب الفلسطيني وقضيته من خلال الحصار والعدوان والقتل والتنكيل[١٣].

أثنى «نجاد» على دعوة أمير قطر لإنشاء صندوق لدعم الفلسطينيين، كما أثنى على كلمة «الأسد» ووصفها بأنها تتسم بالحنكة والثورية

أما «نجاد» فقد تحدث عن الأمر المتعلق بأسباب العدوان في خطاب له في ١٨ من يناير ٢٠٠٩، حيث أشار إلى أن «الذين يشنون هجومًا على الأبرياء والعزل ويقتلون النساء والأطفال ويزهقون الأرواح ويدمرون المساكن من أجل أهداف سياسية وإعلامية، إنما يؤكدون تجردهم من جميع القيم والأخلاق الإنسانية، وذلك في ضوء إشارته إلى تحليلات ترى أن الهجوم الذي شنته إسرائيل ضد أهالي غزة كان من أجل إصلاح صورة أمريكا في العالم، وأخرى تحدد الدوافع في القضاء على المقاومة الفلسطينية[١٤].

وفيما يتصل بالتحركات والسياسات التي اتخذتها إيران الرسمية في أثناء العدوان:

فقد كان هناك أكثر من محور في هذا الإطار بداية من المساعي الدبلوماسية، والحديث عن الملاحقات القانونية، وحتى المساعدات والدعم، وقد كان كل من هذه المحاور محل جدل في ذاته وفيما دار حوله، وهذا على النحو الآتي:

١- **دبلوماسيًا:** تعددت أشكال التحركات الدبلوماسية الإيرانية لتشمل المشاورات الهاتفية، والزيارات المكوكية، واستقبال مسئولين فلسطينيين، والمشاركة في المؤتمرات ذات الصلة، وإرسال الرسائل، فضلا عن توجيه النقد أو الشكر.

ويمكن القول إن التحركات الدبلوماسية الإيرانية بدأت مع أول يوم للعدوان. فقد أجرى «أحمدي نجاد» في ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨ اتصالا هاتفيًا مع نظيره الجزائري «عبد العزيز بوتفليفة»، أكد خلاله ضرورة العمل لوقف الجرائم الصهيونية بحق الشعب الفلسطيني. ودعا الجانبان مصر إلى فتح معبر رفح لإرسال المساعدات وخاصة الأدوية والغذاء إلى الفلسطينيين المحاصرين بغزة[١٥].

كما أجرى وزير الخارجية الإيراني «منوشهر متكي» محادثات هاتفية في يوم ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٨ مع كل من الأمين العام للأمم المتحدة «بان كي مون» والأمين العام بجامعة الدول العربية «عمرو موسى» والأمين العام لمنظمة المؤتمر الإسلامي «أكمل الدين إحسان أوغلو» حول الأوضاع في غزة، فطالب «متكي» خلال هذه المحادثات بضرورة بذل المنظمات الدولية والإقليمية جهودًا مضاعفة للتنديد بالهجمات الصهيونية،

ومنع ارتكاب المزيد من الجرائم في غزة، ودعا إلى الإسراع بعقد اجتماع منظمة المؤتمر الإسلامي(١٦).

وفي هذه المرحلة المبكرة من العدوان لم تقتصر هذه الآلية – المباحثات الهاتفية– على الدول الإسلامية فقط، وإنما بحث «متكي» في ٢ من يناير ٢٠٠٩ مع نظيره الدنماركي «بيراستيك مولر» هاتفيًا ما يتعرض له الفلسطينيون من إبادة جماعية، إذ دعاه «متكي» إلى إبداء موقف صريح لدعم وحماية الشعب الفلسطيني الأعزل(١٧).

أيضًا بحث «متكي» في ٦ من يناير ٢٠٠٩ الأوضاع في غزة مع نظيره الهولندي «ماكسيم فرهاجن» الذي دعا إلى ضرورة استمرار المشاورات(١٨). وفي ٧ من يناير ٢٠٠٩ قبيل إصدار قرار مجلس الأمن، أجرى «متكي» حزمة من الاتصالات مع نظرائه في عدة دول إسلامية هي: سوريا، وتركيا، واليابان، وليبيا، حيث إن ليبيا هي البلد العربي الوحيد العضو في مجلس الأمن. وقد أكد وزيرا الخارجية السوري والتركي ضرورة الأخذ بعين الاعتبار بشكل كامل وجهات نظر «حماس» في القرارات المتخذة، واعتبر «وليد المعلم» أن ذلك هو السبيل الوحيد لعودة قطاع غزة إلى حالته السابقة، كما تم توجيه الرسائل إلى القادة الفلسطينيين في هذا التوقيت(١٩).

أيضًا قام المسئولون الإيرانيون بزيارات مكوكية عقب العدوان، حيث زار الأمين العام لمجلس الأمن القومي الإيراني «سعيد جليلي» دمشق على رأس وفد يضم وكيل وزارة الخارجية «حسين شيخ الإسلام»، ومساعد الأمانة للمجلس الأعلى للأمن القومي في الشئون الدولية «على باقري»، وعددًا من كبار المسئولين السياسيين، وقد التقى الرئيس السوري «بشار الأسد» وكبار المسئولين السوريين، كما التقى «خالد مشعل» رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس»، وسلّمه رسالة دعم من المرشد الأعلى «على خامنئي» والتقى أيضًا «رمضان شلح» الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي، ثم اتجه «جليلي» إلى بيروت، حيث التقى الرئيس اللبناني، ومسئولين لبنانيين على رأسهم الأمين العام لحزب الله السيد «حسن نصر الله»، ليعود ثانية إلى دمشق في ٤ من يناير ٢٠٠٩، ليلتقي في مبنى سفارته عددًا من قادة الفصائل الفلسطينية بينهم الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي والأمين العام للجبهة الشعبية لتحرير فلسطين القيادة العامة «أحمد جبريل»، وعددًا آخر من القادة بينهم قادة فتح والجبهة الديمقراطية والصاعقة، وتباحث معهم حول معالجة الأزمة(٢٠) في مسعى إيران للتقارب مع الأطياف الفلسطينية المختلفة على غرار تركيا، وفي هذا السياق يُشار إلى أن «جليلي» قد أجرى مباحثات كذلك مع الرئيس التركي «عبد الله جول» ورئيس وزرائه «رجب طيب أردوغان».

أيضًا قام «على لاريجاني» رئيس مجلس الشورى الإسلامي بزيارة إلى سوريا، تأخرت عن موعدها الذي حدده قرار اتحاد المجالس الآسيوية قبل العدوان لإيفاد مبعوثين لدول الجوار لإرسال المساعدات. وقد التقى «لاريجاني» رئيس البرلمان السوري في هذا الإطار، حيث تكررت المطالبة بوقف إطلاق والنار وإرسال المساعدات إلى غزة، وهذا ما جاء في البيان الختامي لهذه الزيارات التي شملت من دول محور الاعتدال الأردن دون مصر(٢١).

وهو ما كان محل تساؤل عما إذا كانت التحركات الإيرانية ستظل مقصورة على ما يسمى محور المانعة أو على الأكثر دول دون أخرى من محور الاعتدال، حيث لم تشمل الزيارات مصر –كما ذُكِر– على سبيل المثال.

وقد أرسل «نجاد» مبعوثيه منذ بدء العدوان إلى عدة دول بينها الدول المغاربية التي تباينت ردود فعلها، إذ من بين هذه الدول تونس، حيث استقبل الرئيس التونسي «زين العابدين بن على» في ١٢ من يناير ٢٠٠٩ السيد «محمد رضا رحيمي» نائب الرئيس الإيراني للشئون القانونية والبرلمانية والمبعوث الخاص له، والذي أشاد بموقف الرئيس التونسي إزاء الاعتداءات الإسرائيلية(٢٢).

بينما غادر «رحيمي» المغرب غاضبًا بعد أن رفض العاهل المغربي «محمد السادس» –بحسب مسئولين إيرانيين– استقباله، وكلف الوزير الأول بذلك والذي تسلم رسالة «نجاد» الداعية لعقد دورة عاجلة لمنظمة المؤتمر الإسلامي. وقد برر المغرب ذلك بأن الزيارة مفاجئة ولم تكن هناك ترتيبات قبلية(٢٣).

وفيما يتصل بالمشاركة الإيرانية في الاجتماعات المتعلقة بوقف العدوان على غزة، فيُعد اجتماع «الدوحة» المنعقد في ١٦ من يناير ٢٠٠٩ هو الأبرز في هذا الصدد ليضم دول محور المانعة، وقد عُقد في وقتٍ قريب من قمة الكويت الاقتصادية، ومن ثم كان هذا الاجتماع محل الكثير من الجدل حتى قبل انعقاده، حيث الاختلاف فيما إذا كانت الأولوية لعقد القمة الاقتصادية في الكويت وحضورها باعتبارها مصدر قوة على المدى البعيد، أم من الأولى عقد قمة طارئة تخصص فقط لغزة، إذ رأى أنصار مؤتمر الدوحة أن مأساة غزة يجب ألا تكون بندًا ضمن أعمال قمة اقتصادية.

وأبرز ما جاء في خطاب «نجاد» في هذه القمة هو إدانة الممارسات الإسرائيلية، ومواجهة محاولات الصهاينة خلق ثغرة بين البلدان العربية والإسلامية، كما طالب بإغلاق مكاتب الكيان الصهيوني في جميع البلدان الإسلامية، ووجه «نجاد» الشكر لقادة فنزويلا وبوليفيا وماليزيا على وقف مشترياتهم من الكيان الصهيوني، بينما انتقد أداء الأمم المتحدة ومجلس الأمن ثانية، وكذا الولايات المتحدة، حيث اعتبر –كما أشير– أن الكيان

الصهيوني مظهر من مظاهر الشر وأن بريطانيا والولايات المتحدة تقدمان الدعم له[٢٤].

وقد أثنى «نجاد» على دعوة أمير قطر لإنشاء صندوق لدعم الفلسطينيين، كما أثنى على كلمة «الأسد» ووصفها بأنها تتسم بالحنكة والثورية.

وقد دعت إيران فيما بعد إلى ضرورة تفعيل قرارات مؤتمر الدوحة، حيث اعتبر «نجاد» أن العمل على تفعيل قرارات مؤتمر الدوحة في اجتماع الكويت سوف يُشكِل انتصارًا كبيرًا للدول الإسلامية[٢٥].

أما بالنسبة لعدم مشاركة إيران في اجتماع اللجنة التنفيذية لمنظمة المؤتمر الإسلامي بدايات يناير ٢٠٠٩، فإن «متكي» أرجعه إلى «التوقيت غير المناسب» لانعقاد الاجتماع[٢٦]، في حين أن إيران قد وجهت العديد من الانتقادات لمنظمة المؤتمر الإسلامي أثناء العدوان، واعتبرت أنها انحرفت عن الهدف الأساسي من إنشائها وهو الدفاع عن القضية الفلسطينية، حتى أن «نجاد» أرجع عدم انعقاد قمة الدول الإسلامية بمجرد اندلاع العدوان إلى تدخل القوى الكبرى.

إلا أن «لاريجاني» شارك في أعمال الاجتماع البرلماني الاستثنائي الطارئ للجنة التنفيذية في منتصف يناير ٢٠٠٩ باسطنبول، والذي استضافه البرلمان التركي؛ لبحث الانتهاكات ضد غزة، وجاء البيان الختامي داعيًا لدعم كفاح لشعب الفلسطيني[٢٧].

٢- **الإجراءات القانونية:** إذ كانت مسألة الملاحقة القضائية للمسئولين الإسرائيليين محل اهتمام وتأكيد من قِبل إيران أثناء العمليات وحتى فيما بعدها، وركز المسئولون الإيرانيون تحديدًا على مثلث «باراك –أولمرت– ليفني»[٢٨].

فقد طالب «نجاد» في اجتماع الحكومة في ٢٨ من ديسمبر ٢٠٠٨ فور وقوع الهجمات بضرورة تقديم شكوى دولية ضد قادة الكيان الصهيوني، وأكد أنه يجب متابعة هذه القضية من خلال إرسال مذكرة جلب رسمية عبر الشرطة الدولية، وأن يتم تحديد الأفراد من مسئولي الكيان الصهيوني المتورطين في اتخاذ إجراءات ضد الشعب الفلسطيني في غزة والتعامل معهم كقتلة ومجرمي حرب.

وقررت الحكومة خلال هذا الاجتماع تشكيل وفد خبراء من رجال القانون الإيرانيين البارزين لتنظيم شكوى خاصة لدفعها للمحاكم الدولية والمحلية المختصة.

كما دعت إيران لتشكيل محكمة دولية يكون بإمكان الشعب الفلسطيني ذاته مراجعتها وتقديم الأدلة والشواهد إليها.

ونظرًا لأنه لا يوجد تشريع إيراني يُخول للمحاكم الإيرانية النظر في الجرائم الدولية، فقد تم إعداد مشروع قانون لهذا

بعد العدوان، كان هناك تركيز على إعادة الاعتبار للهوية الإسلامية والإنسانية للقضية الفلسطينية والخروج بها عن النطاق الضيق للقومية العربية

الأمر، وهو ليس مختصًا فقط بإسرائيل، وإنما بدول وجهات أخرى. وقامت إيران ببعض الإجراءات الابتدائية في هذا الصدد. وقد دعا المدعي العام بإيران «آية الله الشيخ قربان علي دري نجف أبادي» منظمة المؤتمر الإسلامي للاهتمام بالمسألة المتعلقة بإنشاء مثل هذه المحاكم لتكون قاعدة صلبة في العالم الإسلامي.

٣- **المساعدات:** وتُعد المسألة المتعلقة بالمساعدات من أكثر القضايا إثارة للجدل فيما يتعلق بموقف إيران وغيرها من الدول لا سيما مصر، حيث كانت الاتهامات الإيرانية لمصر بمنع دخول سفن المساعدات إلى الفلسطينيين في غزة حتى منذ ما قبل بدء العمليات.

وقد صرح «حسين شيخ الإسلام» –وكيل وزارة الخارجية الإيرانية– بأن مصر أخرت سفينة المساعدات الإيرانية لفترة طويلة حتى نفد منها الوقود والماء فتم اللجوء لمنظمة المؤتمر الإسلامي التي اشترطت عدم وجود أي علامة إيرانية على المساعدات حتى يتم التمكن من إدخالها للفلسطينيين، وهو ما تم بالفعل، حيث أُفرغت حمولة السفينة في ميناء العريش واتخذت منظمة المؤتمر الإسلامي الإجراءات اللازمة. وهذا عن الشق الإنساني في الجانب الرسمي منه على وجه الأخص (أي فيما يتعلق بإجراءات الوصول).

كذلك ثارت التساؤلات حول ما إذا كانت إيران تقدم الدعم العسكري لغزة أو إلى «حماس» بمعنى أدق، ففي حين أكد البعض مثل «رفسنجاني» أن غزة تحتاج إلى جميع أشكال الدعم السياسي والمعنوي وأسلحة ودعاية، فإن الكثير من القادة الإيرانيين يؤكدون التزامهم بتقديم «الدعم السياسي والمعنوي للفلسطينيين» ويرون أن المقاومة الفلسطينية قادرة بمفردها على المواجهة؛ حيث صرح «نجاد» في ١٧ من يناير قائلا: «إن قضية غزة لا يوجد لها حل عسكري خارجي، والمقاومة الفلسطينية يمكنها وحدها التصدي للصهانية. وحول طبيعة المساعدات الإيرانية عامة لحماس أوضح نجاد قائلا: إن المساعدات الإيرانية هي مساعدات سياسية ومعنوية بطبيعتها، وأن الجانب الأكبر من هذه المساعدات دبلوماسي[٢٩].

وبالنسبة إلى الموقف الإيراني الرسمي مع وقف إطلاق النار ومرحلة ما بعد العدوان، فإنه فيما يتصل بوقف إطلاق

النار، فقد أكد الخطاب الرسمي الإيراني -ممثلا في وزير الخارجية «متكي»- في ١٤ من يناير ٢٠٠٩ دعم أي قرار لوقف القتال في غزة شريطة موافقة «حماس»، وإن كان ذكر أن لديه هواجس بشأن المباحثات التي تجريها «حماس» بالقاهرة في هذا الشأن معتبرًا أنها جرت بسرعة ودون شفافية(٣٠).

وفي هذا الإطار، وفي ظل قناعة عالمية بإمكانية إحداث إيران تأثيرًا في موقف حماس، فقد دعا وزير الخارجية الروسي «سيرجي لافروف» كلا من إيران وسوريا إلى إقناع حركة «حماس» بقبول المبادرة المصرية لإنهاء القتال في غزة(٣١).

ومع توقف القتال فعليًا اعتبر المسئولون الإيرانيون أن قرار إسرائيل وقف إطلاق النار من جانب واحد هو في حقيقته نصر للمقاومة على غرار ما حدث أمام «حزب الله» في لبنان في يوليو ٢٠٠٦.

وفيما بعد العدوان، كان هناك تركيز على صعيد الخطاب الإيراني على عدة أمور، أهمها إعادة الاعتبار للهُوية الإسلامية، بل والإنسانية للقضية الفلسطينية والخروج بها عن النطاق الضيق للقومية العربية. كما كان تبادل الرسائل بين كل من المرشد الأعلى للثورة الإسلامية «على خامنئي» ورئيس حكومة «حماس» «إسماعيل هنية»، حيث التهنئة بالنصر وتقديم الشكر لمساندة الجمهورية الإسلامية الإيرانية للمقاومة(٣٢).

ثم توافد قادة حركات المقاومة الفلسطينية إلى طهران، حيث التقي «خامنئي» في ١ من فبراير ٢٠٠٩ رئيس المكتب السياسي لحركة «حماس» «خالد مشعل»، إذ أشاد الأول بصبر المقاومة واعتبر أن الحرب في غزة لم تنته بعد، وإنه ما زالت الحرب الدعائية والنفسية مستمرة، وأن الحل هو استمرار المقاومة. وأبدى استعداد إيران للمشاركة في إعادة إعمار غزة، فيما اعتبر «مشعل» أن إيران شريكة في النصر الذي تم تحقيقة(٣٣). أيضًا التقى «خامنئي» في ١١ من فبراير ٢٠٠٩ الأمين العام لحركة الجهاد الإسلامي «رمضان عبد الله» والوفد المرافق له، حيث قدم تقريرًا عن الأوضاع في غزة وتطوراتها فيما بعد العدوان. وقد أكد «خامنئي في هذا اللقاء ضرورة عدم الرضوخ لمطالب العدو الصهيوني(٣٤).

إلا أن رؤية إيران لما بعد العدوان تركزت بالأساس حول نقطتين مهمتين، وهما: إعادة الإعمار، والموقف من المصالحة الوطنية الفلسطينية وربما العربية عامة.

ففيما يتصل بإعادة الإعمار: فإن «متكي» كان قد أعلن في أول فبراير ٢٠٠٩ عن تشكيل لجنة وطنية لتقديم المساعدات إلى أهالي غزة يتولى مسئوليتها مساعد رئيس الجمهورية للشئون التنفيذية(٣٥).

ولكن تعد الخطوة الأبرز في هذا الإطار هي المؤتمر الذي نظمه مجلس الشورى الإسلامي بعنوان: «دعم فلسطين رمز المقاومة وغزة ضحية الجريمة» في إطار المؤتمر الدولي للقدس ودعم حقوق الشعب الفلسطيني (يومي ٣-٤ مارس ٢٠٠٩) والذي شارك فيه ممثلون عن ٨٠ دولة من سياسيين وبرلمانيين ورؤساء برلمانات، وتناول قضايا إعمار غزة وإيصال المساعدات إليها عبر الاتصال بالدول المؤثرة في المنطقة، وقد شكل المؤتمر لجنة دائمة لمتابعة هذا الأمر(٣٦).

وفي كلمته أمام المؤتمر انتقد «خامنئي» المباحثات على وضعها الحالي سواء مع إسرائيل أو تحت رعاية الولايات المتحدة، وانتقد وصف القضية الفلسطينية بأنها قضية عربية فقط؛ حيث إنها قضية الأمة الإسلامية(٣٧). وذلك في محاولة للتشديد على الرؤية الإيرانية لهوية القضية -كما سلفت الإشارة- باعتبارها قضية إسلامية، كما أن هذا يُعد ردًا غيرًا مباشر على مطالبة إيران من قِبل أطراف إقليمية وعالمية بعدم التدخل كطرف رئيسي في القضية الفلسطينية باعتبارها شأنًا يخص العرب في المقام الأول.

أما الرئيس «أحمدي نجاد» فقد اعتبر في كلمته أمام المؤتمر أن مأساة الشعب الفلسطيني جرح عميق وقديم في جسم البشرية. ودعا مرة أخرى كالمعتاد إلى تكوين جبهة عالمية لمناهضة الصهيونية(٣٨). وهذا في تأكيد على البعد الإنساني للقضية.

وقد انعقد هذا المؤتمر عقب انعقاد مؤتمر «شرم الشيخ» للغرض نفسه المتعلق بإعادة إعمار غزة والذي هاجمته إيران. كما تعرض مؤتمر طهران للهجوم أيضًا وهذا قد يدخل في نطاق ما أُطلق عليه «فوضى القمم» التي تزامنت مع أحداث غزة، فعلى سبيل المثال هناك دول تقاطع بعض القمم وتذهب لأخرى، في حين تشارك بعض الدول في قمتين للغرض نفسه. وبالنسبة لمصر فإنها لم تشارك في مؤتمر طهران بالرغم من إعلان إيران توجيه الدعوة إليها.

أما فيما يتصل بالمصالحة الوطنية الفلسطينية: فبالرغم من تأكيدات من المسئولين الإيرانيين -وبينهم «متكي» و«لاريجاني»- رفض الانقسام الفلسطيني والعربي ودعم المصالحة الوطنية، إلا أن هناك بعض التصريحات التي قد تُضعِف من هذا الموقف مثل وصف «خامنئي» السلطة الفلسطينية بأنها «سلطة زائفة»، وذلك خلال مؤتمر إعادة الإعمار.

ويُلاحظ أنه خلال هذه الأثناء حدث توتر في العلاقات الإيرانية العربية، على رأسه بالتأكيد التوتر في العلاقات مع مصر على خلفية أحداث غزة وما قبلها من حصار، ثم كان التوتر مع البحرين على خلفية تصريح إيراني باعتبار البحرين

إحدى المحافظات الإيرانية، والذي تم الاعتذار عنه فيما بعد، إلا أن المغرب قطعت علاقاتها مع إيران على خلفية هذه التصريحات، فضلا عن اتهامها إيران بنشر التشيع. وقد حاولت إيران تدارك هذه التوترات عبر الجولة التي قام بها «متكي» في دول الخليج في مارس ٢٠٠٩.

ويُلاحظ استمرار اهتمام إيران بالشق القانوني خلال هذه الفترة، فعلى سبيل المثال أعلن رئيس هيئة الادعاء الإيراني في أوائل مارس ٢٠٠٩ توجيهه دعوى بأوامر اعتقال بحق ٣٤ من القادة السياسيين بإسرائيل و١١٤ من القادة العسكريين، وإن كان «الانتربول» قد نفى تلقيه أي دعاوى بهذا الخصوص. أيضًا استضافت إيران في أبريل مؤتمرًا لمناقشة الخطوات القانونية الواجب اتخاذها باتجاه إسرائيل.

كذلك لم يكن الجانب الثقافي والتعليمي غائبًا عن التحركات الإيرانية في هذه المرحلة؛ إذ قررت وزارة التربية والتعليم الإيرانية إدخال العدوان على غزة في مناهجها الدراسية؛ دعمًا للقضية الفلسطينية، حيث سيتم تخصيص مواد دراسية تتضمن سردًا تاريخيًّا لأبعاد القضية والأفكار الصهيونية بهدف ترسيخ مفهوم المقاومة في أذهان الطلبة الإيرانيين، كما أوصت الوزارة المعلمين باتباع أسلوب يُراعى الفئة العمرية للطلبة؛ لتصل الرسالة بالشكل المؤثر والصحيح.

وأتت هذه الخطوة في إطار الاستجابة لعدة نداءات داعية لتوثيق تاريخ القضية الفلسطينية، وبين هذه النداءات مطالبة «علاء الدين بروجري» -رئيس لجنة الأمن الوطني بمجلس الشورى الإسلامي- بضرورة توثيق الجرائم الصهيونية من خلال حث الناشرين على المشاركة في هذه المهمة عبر نشر كتب بلغات عدة توثق هذه الجرائم وتبرز ما حدث في غزة من تجاوز للقانون الدولي واستخدام للأسلحة المحرمة بحق سكانها المدنين العزل(٣٩).

ثالثًا- الموقف الشعبي الإيراني إزاء العدوان:

جاء موقف الشعب الإيراني كغيره من الشعوب الإسلامية، بل والعالمية مساندًا لأهالي غزة ومدينًا للقصف الإسرائيلي، إلا أنه كان متأثرًا إلى حدٍ كبير بالموقف الرسمي، خاصة فيما يتصل بتوجيه الاتهامات إلى الغرب ودول الاعتدال العربية بالمسئولية عن العدوان، إلى جانب المطالبة بمحو إسرائيل من الوجود، كما أن محاور التحرك تكاد تكون متشابهة.

فقد نظم آلاف الإيرانيين مظاهرات في يوم ٢٩ من ديسمبر ٢٠٠٨ استجابة لإعلان المرشد الأعلى «على خامنئي» هذا اليوم يوم حداد وطني إدانة للقصف الإسرائيلي لغزة. وحمل المتظاهرون لافتات تضم شعارات معادية للولايات المتحدة وإسرائيل، حيث رُدِدت شعارات مثل: «تسقط أمريكا»

قررت وزارة التربية والتعليم الإيرانية إدخال العدوان على غزة في مناهجها الدراسية دعمًا للقضية الفلسطينية

و«تسقط إسرائيل» و«النصر للفلسطينيين والموت لإسرائيل» و«إسرائيل يجب أن تُمحى»، مطالبين بدعم محلي ودولي ومساعدات لأهالي غزة.

وقد أُصدِر بيان في نهاية هذا التجمع الذي ضم ممثلي مختلف القطاعات الاجتماعية ومنهم مسئولون حكوميون بينهم وزير الثقافة «صفار هرندي» وآخرون في الجيش، ورياضيون، وأطفال، وطلبة، وأهم ما جاء فيه:

- أن الوقت قد حان الآن لمتبعي الشريعة الإسلامية للدفاع عن الفلسطينيين مثلهم، والاقتداء بفتوى الزعيم الأعلى التاريخية.
- وحشية وهمجية النظام الصهيوني تُظهر الضعف الشديد والهزيمة في مواجهة المقاومة الإسلامية.

ودعا البيان أيضًا بعض قادة الدول العربية لعدم التعاون مع إسرائيل والاستيقاظ من سُباتهم المميت وتقصيرهم. وفي إطار هذا التجمع أيضًا وُضِعت صناديق لجمع التبرعات في شوارع مختلفة مؤدية لميدان فلسطين في طهران. وشهدت مدن إيرانية أخرى مظاهرات مماثلة(٤٠).

وفي ٤ من يناير، أُقيمت مراسم من قِبل الحركة الطلابية الداعية للعدالة» بالتعاون مع عدد من المنظمات غير الحكومية للإعلان عن جائزة بقيمة مليون دولار ستُمنح للذين يقومون بإعدام الرئيس المصري «محمد حسني مبارك» في أي نقطة بالعالم، إلا أن «نجاد» قد نفى علمه بهذا الأمر فيما بعد.

ومن أبرز المظاهر المعبرة عن حماس الشعب الإيراني توجُّه نحو ألف شاب من كتائب «لبيك يا خميني الاستشهادية» ومعهم أكفانهم إلى المرشد الأعلى مبدين رغبتهم في الذهاب للقتال بفلسطين تأثرًا بفتواه، إلا أنه قال إنه ليس بيديهم شيء ووجه الشكر إليهم، وهو ما كان محل نقد من الدول العربية خاصة المعتدلة باعتبار أن ذلك تناقضًا، ولكن المرشد عاد ونفى ذلك مؤكدًا أن تصريحاته قد أُسيء فهمها.

وقد تجمهر مئات من المواطنين الإيرانيين أمام مطار «مهرباد الدولي» بطهران وأغلبهم من تنظيم «الطلاب السائرين على نهج الإمام» الذي استولى على السفارة الأمريكية في عام ١٩٨٠، وانضم إليهم العديد من المسئولين بما فيهم وزير الطرق والمواصلات «بهيهاني». كما تجمهر آلاف من طلاب العلوم الدينية وغيرهم من محافظة خراسان إلى جانب جماعة «استشهاديو لرستان» وهم يرتدون الأكفان، أمام مطار

«هاشمى نجاد» في مدينة مشهد، وجميعهم مطالبين بالسفر إلى فلسطين(٤١).

وفي ١٤ من يناير ٢٠٠٩، أحرق عشرات الإيرانيين صورًا لأوباما لأول مرة ورددوا «الموت لأوباما» ورفعوا الأعلام الفلسطينية أمام السفارة السويسرية. فيما تسلق محتجون في مظاهرات أخرى الأسوار إلى داخل مجمع دبلوماسي بريطاني وتجمعوا خارج سفارتَيْ الأردن ومصر لإدانة ما يعتبرونه غيابًا للرد الكافي(٤٢).

وقد نظمت جهات مدنية مختلفة تظاهرات مثل جماعة «أمهات لأجل السلام»، إذ استمرت التظاهرات حتى نهاية العدوان.

وفي ٢٠ من يناير ٢٠٠٩ شهدت طهران مظاهرات طلابية حاشدة قبالة مقر السفارة الأمريكية السابقة تنديدًا بالجرائم الإسرائيلية في غزة، حيث توجه طلاب الجامعات من مختلف المدن الإيرانية إلى مقر السفارة السابقة مرددين الهتافات المنددة بإسرائيل، وحاملين اللافتات المناوئة لها أيضًا، ملوحين بأعلام فلسطين، ودعوا خلال هذه التظاهرات المجتمع الدولي لوقفة ضد الجرائم الإسرائيلية في قطاع غزة(٤٣).

وتجدر الإشارة إلى أن اليهود الإيرانيين أدانوا العدوان الإسرائيلي، حيث أعلن «رحمة الله رفيعي» -رئيس المنظمة اليهودية بمدينة طهران- في ٣٠ من ديسمبر ٢٠٠٨ ذلك، بل إن اليهود الإيرانيين نظموا مظاهرة أمام مكتب منظمة الأمم المتحدة في طهران احتجاجًا على الهجوم، وصرح «رفيعي» بأن أي دين لا يقبل قتل الناس الأبرياء، وأن أحدًا لن يصل لأهدافه باستخدامه القوة، كما طالبوا الأمم المتحدة بضرورة وقف هذا العدوان(٤٤).

وبالنسبة للمساعدات، فقد صرح «أحمد موسوي» -الأمين العام لجمعية الهلال الأحمر في الجمهورية الإسلامية الإيرانية- بأنهم أعلنوا منذ الأيام الأولى للعدوان استعدادهم لتقديم المساعدات في المجالات المختلفة للجنة الدولية للصليب الأحمر، سواء كان ذلك في مجال الإغاثة والإمداد أو إرسال المساعدات الإنسانية، وأُعلن أن الهلال الأحمر الفلسطيني قَبِلَ المساعدات المهداة من إيران، وقد تم إرسال القسم الأول في يناير ٢٠٠٩، بينما الثاني في فبراير والذي يُشكل القسم الأكبر ويشمل أدوية وتجهيزات طبية، وأشار إلى تطوع ٢٠٠٠ طبيب إيراني(٤٥)؛ حيث أرسلت الجمعية طواقم طبية إلى مصر.

ومع وقف إطلاق النار اعتبر الشعب الإيراني أيضًا أن هذا يُعد نصرًا للمقاومة الفلسطينية الإسلامية، ذلك الموقف الذي عبرت عنه على سبيل المثال جمعية «الصداقة الإيرانية الفلسطينية».

وعلى مستوى التحركات القانونية فقد دعت «المنظمة الإيرانية للأمم المتحدة» وشبكة «أمان» إلى انعقاد مجلس حقوق الإنسان في مارس ٢٠٠٩، حيث قدمت الوثائق والتقارير عن الانتهاكات والجرائم الإسرائيلية(٤٦).

وفي ظل الحديث عن اشتراك المواقف ما بين الرسمي والشعبي والمدني بإيران تأتي قضية المقاطعة الاقتصادية لإسرائيل والقوى الداعمة لها، حيث إنه بعد أن كانت أنشطة هذا التحرك تتم عبر تجمعات طلابية ومتطوعين، انتقلت إلى أروقة مجلس الشورى والوزارات الرئيسية والمراجع الدينية بمدينة قم، وإن ظلت المبادرة مدنية، إذ أصدرت هيئات ناشطة في هذا الصدد بيانًا وجهت فيه النقد للتليفزيون الإيراني الرسمي لبثّه إعلانات لشركات تتهمها بدعم إسرائيل. وحث البيان وزارتَيْ الخارجية والتجارة العمل بموجب القانون الذي أقره الشورى عام ٢٠٠٠ الملزم بالقيام بإجراءات عملية لمنع هذه البضائع من الولوج للسوق الإيرانية. وشددت الوزارتان في بيانٍ تُلي عقب ذلك بمدينة مشهد خلال مظاهرة لدعم غزة على ضرورة إزالة جميع الإعلانات التي تروج للشركات الداعمة لإسرائيل، ودعتا المسئولين لإصدار قائمة بها. كما أصدر وزير الصناعة والمعادن قرارًا يُعلق أنشطة الشركات التي قد يكون أطراف إسرائيلية مساهمة بأنشطتها خارج إيران.

وقدم كل من «محمد رضا ميرتاج» و«حسين شيخ للإسلام» استجوابًا لمتكي في المجلس وطالباه بنشر قائمة بالشركات المفترض مقاطعتها، وقد قام «متكي» بالفعل بتزويد المجلس بسبعة ملفات موثقة إليكترونيًا تضمنت رصدًا للشركات والمؤسسات المحظورة، مؤكدًا أهمية تجديدها دوريًا، ووصف ذلك العمل بأنه واجب شرعي، حيث تجدر الإشارة في هذا الإطار إلى البُعد الشرعي، فعلى سبيل المثال أصدر المرجع الديني آية الله «مكارم الشيرازي» فتوى تحرم شراء منتجات تدعم إسرائيل(٤٧).

إلا أن هناك وجهًا آخر للموقف الإيراني غير الرسمي قد عبرت عنه بعض النخب، وهو وإن كان بلا شك يدين العدوان ويساند الفلسطينيين، إلا أنه يرفض الدور الإيراني في القضية الفلسطينية. ويمثل هؤلاء بشكل أساسي عرب الأهواز الذين تصاعدت الانتقادات لإيران مؤخرًا بشأن أوضاعهم، حيث أرسلت منظمات أهوازية رسالة إلى كلٍ من: الأمين العام لهيئة الأمم المتحدة، والمفوضية العليا لحقوق الإنسان، ورؤساء البرلمان، وقادة الدول، وسائر المنظمات الدولية، تفيد بقمع السلطات الإيرانية مظاهرات قاموا بها تضامنًا مع غزة وضد التدخل الإيراني في الشأن الفلسطيني وتقول الرسالة في جزءٍ منها: «ودان المتظاهرون... التدخل الإيراني في الشئون الداخلية الفلسطينية واعتبروا أن السياسات الخاطئة لنظام الجمهورية

الإسلامية كانت السبب في الفجائع التي يشهدها الشرق الأوسط». وجاء في هذه الرسالة أن قوات مكافحة الشغب الإيرانية اعتقلت أكثر من ٤٠ شخصًا منهم بعد محاولة تفريق المظاهرة بالقوة، وقد طالبوا بإدانة الهجوم على المظاهرات السلمية والاعتقالات، وحث السلطات الإيرانية على إطلاق سراح المتعقلين، وتقديم ضمانات جدية بإجراء كل المحاكمات طبقًا للقوانين والأنظمة الداخلية والمعاهدات والمعايير الدولية(٤٨).

وعلى المنوال نفسه كان موقف المجلس الوطني للمقاومة الإيرانية الذي أصدر بيانًا أدان فيه الغارات الإسرائيلية على غزة، داعيًا المجتمع الدولي إلى الوقوف بوجه ما يقوم به قادة النظام الإيراني من إثارة الحرب فيما يتعلق بهذه الأحداث(٤٩).

رابعًا- تقييم عام للموقف الإيراني

بدايةً فإن البعد الحضاري لم يكن غائبًا عن الخطاب الإيراني، الأمر الذي اتضح من مضمون التصريحات الإيرانية -كما أشير- إلى جانب التحركات الإيرانية متعددة المحاور. وفي هذا السياق تجدر الإشارة إلى أن النصرة الحقيقية -في ضوء دراسة د. نادية مصطفى سالفة الذكر- إنما هي اتخاذ جميع السبل المؤدية إلى نصرة القضية، دون أن تعني الدخول في حرب مفاجئة يفرضها العدو في الوقت الذي يريد. كما أن حسابات المكسب والخسارة لا تقف عند حدود النتائج العسكرية المباشرة، إلا أن ذلك لا يعني بحال أن الموقف الإيراني كان مثاليًا؛ فقد سار بدرجة ليست بالقليلة باتجاه تكريس الانقسام الفلسطيني الداخلي وتعميق حدة الاستقطاب الإقليمي كما اتضح من بعض التصريحات.

أيضًا يبدو أن التحركات الإيرانية لم تُحدث أثرًا كبيرًا على الأرض مثل نظيرتها التركية على وجه التحديد، إلا أن قراءة ذلك يتعين أن تأخذ في الاعتبار دلالة التوقيت الذي شهد بروز عدة متغيرات فرضت معطياتها على إيران لاسيما في ظل البراجماتية المعهودة للسياسة الخارجية الإيرانية، وهذه المتغيرات كالتالي:

١- على المستويين الإقليمي والدولي:

فعلى كل من الصعيدين الإقليمي والدولي -وهما مرتبطان في هذا الإطار- نجد أن إيران محاصرة سياسيًا بدرجة كبيرة وذلك على خلفية الموقف من برنامجها النووي، الأمر الذي يضع عليها العديد من القيود تحول دون إحراز التحركات الإيرانية أي تأثير إيجابي طويل المدى، وهو ما تأكد مع تصاعد المواجهة بين إيران من جانب وكل من السعودية ومصر من جانب آخر قبيل العدوان وأثناءه.

وعلى جانب آخر، كان فوز «أوباما» في الانتخابات الرئاسية الأمريكية ووصوله إلى سدة الحكم، بمثابة مؤشر تغيير مهم

يبدو أن التحركات الإيرانية لم تحدث أثرًا كبيرًا على الأرض مثل نظيرتها التركية

منتظر من أطراف كثيرة بالمنطقة، مما حدا بإيران إلى الحذر في مواقفها إزاء أزمة غزة.

فقد رفع «أوباما» خلال حملته الانتخابية شعار «التغيير»، وتحدث عن فتح باب الحوار مع طهران؛ إذ قدم «أوباما» نفسه للرأي العام العالمي كشخصية مرنة وسلمية، حيث تقوم سياسته على الحوار والمحادثات حتى مع أعداء الولايات المتحدة وإن كانت هذه التوقعات لم تكن تعني بأي حال أنه سيخرج في سياسته تجاه إيران عن حدود المصلحة الأمريكية والسياسات الأمريكية الثابتة في هذا الإطار.

إلا أنه بقى الاعتقاد لدى قسم كبير من الإيرانيين بأن ثمة فرصة أمام إيران يجب أن تستفيد منها أقصى استفادة ممكنة. فإيران لابد أن تتبنى سياسة خارجية نشطة، كما يجب ضبط سلوك السياسة الأمريكية تجاه الجمهورية الإسلامية من جانب إيران(٥٠).

ووفق هذه الرؤية فإن إيران تستطيع أن تعلن استعدادها للحوار مع الولايات المتحدة على أن يُعد برنامج خصيصًا لهذا الغرض يقوم على مبادئ العزة والحكمة وقيم الثورة الإسلامية والمصلحة الحيوية الإيرانية، وهو ما يتضح من التصريحات الإيرانية المشددة على هذه المبادئ خلال العدوان، وذلك أخذًا في الاعتبار ما تتعرض له الولايات المتحدة من مخاطر تحيط بها في المنطقة بكل من العراق وأفغانستان بشكل أساسي(٥١). هذه المخاطر التي لا سبيل أمام الولايات المتحدة لتجاوزها دون الحوار مع طهران بل وإشراكها في إدارتها.

وبذلك فإن إيران تكون قد ألقت بالكرة في ملعب إدارة «أوباما»، ومن ثم فهي ليست بحاجة إلى الدخول في مواجهة عسكرية مع الولايات المتحدة سواء كانت مباشرة -وهذا مستبعد تمامًا- أو غير مباشرة من خلال إسرائيل. وفي هذا السياق يمكن قراءة تصريحات «لاريجاني» بأنه إذا كانت الحرب الإسرائيلية على غزة والدعم الأمريكي لها قد ألقت بالشكوك حول نظرية التغيير الأمريكية، فإن الملف النووي الإيراني سيكون اختبارًا آخر لمدى التغيير الذي تجريه إدارة «أوباما».

٢- على المستوى الداخلي:

أ- تدهور الاقتصاد الإيراني:

لقد مر الاقتصاد الإيراني بعدة أزمات في الفترة الأخيرة كالركود والتضخم، وقد ازدادت حدة هذه الأزمات مع الأزمة

المالية العالمية الأخيرة. فبالرغم من أن الاقتصاد الإيراني هو اقتصاد معزول، إلا أنه ولا شك أصيب بكثير من تداعيات هذه الأزمة، خاصة أن الاقتصاد المرتبط في جانب منه بعائدات النفط وذبدبة أسواق الطاقة العالمية كالاقتصاد الإيراني من المؤكد أنه يُعاني جراء تقلص الطلب العالمي للنفط(٥٢).

كما أن ميزانية الدولة أو حجم نصيب الدولة في الاقتصاد الإيراني خلال عام ٢٠٠٧ كان يُقدر بنحو ثلث إجمالي الناتج القومي الإيراني، بينما قُدرت ميزانية عام ٢٠٠٨ بنحو ٩٣ ألف مليار طومان (٨٩٠ طومان تعادل دولارًا واحدًا)، وهناك ١٥ ألف مليار طومان على الأقل عجزًا من جراء التزامات الميزانية وبرامج الحكومة، مما يعني أن الديون تقدر فيما يتراوح ما بين ٥٠ و ٦٠ مليار دولار(٥٣). الأمر الذي أثر على حجم وطبيعة الدعم الإيراني لغزة؛ إذ وضع العديد من القيود على حكومة «نجاد».

ب- الاستعداد للانتخابات الرئاسية:

فقد تزامن الاستعداد للانتخابات الرئاسية الإيرانية مع العدوان الإسرائيلي على ما كان محددًا أساسيًا لموقف «نجاد» وحكومته، وقد أدى إلى ذلك ما سبق تناوله حول فوز «أوباما» في الانتخابات الأمريكية والتدهور الاقتصادي، إذ كانا من أهم محاور الفرز بين المحافظين والإصلاحيين.

فقد تعالت أصوات الإصلاحيين بعدم ملاءمة سياسات «نجاد» المتشددة للتعامل مع المعطيات الدولية الجديدة المتمثلة في فوز «أوباما» وعرضه الحوار، والذي مع ذلك أكد عقب انتخابه التمسك بمطالبة إيران بالكف عن دعم ما أسماه «المنظمات الإرهابية»، في إشارة إلى منظمات المقاومة. كما أن إسرائيل لم تتخل عن موقفها العدائي إزاء إيران خشية وصولها إلى القنبلة النووية(٥٤).

أيضًا فإنه في ظل ما شهدته إيران من تأزم اقتصادي وتراجع في مستوى المعيشة، كانت توكيدات الإصلاحيين عدم صلاحية سياسة «نجاد» الداخلية والخارجية، إذ وُجِه الاتهام لسياسته الخارجية بالتسبب في تبديد الموارد الإيرانية.

وفيما يتعلق بنتائج هذا العدوان بالنسبة لإيران، فقد اعتبرت بعض التحليلات أن نتائج هذه الحرب والمتمثلة في فشل إسرائيل في تحقيق أهدافها والتي أهمها القضاء على حكم «حماس» في غزة، قد أعادت الاعتبار للمحور الإيراني- السوري، وذلك على ضوء تعليق أو تجميد دمشق مفاوضاتها غير المباشرة مع إسرائيل وانسحاب الوسيط التركي حينئذ من هذه المهمة، وكذلك على ضوء موقف «أوباما» إزاء الجرائم الإسرائيلية، بل وتحميله صواريخ «حماس» مسئولية اندلاع الحرب، وإعلانه عن حق إسرائيل في الدفاع عن نفسها(٥٥).

السبيل الوحيد لنصرة القضية الفلسطينية وسائر قضايا العالم الإسلامي هو التخلي عن سياسة المحاور

فقد بدأت مصادر إعلامية محافظة تصور الحوار مع الولايات المتحدة على أنه مطلب أمريكي وليس حاجة إيرانية، وبدأت في وضع شروط له، فعلى سبيل المثال كتبت صحيفة رسالت (الرسالة) في ٢٠٠٩/١/٢٥ ما يلي: «إنه من بديهيات التغيير في ملامح السياسة الأمريكية في الشرق الأوسط أن تعترف واشنطن بـ«حزب الله» وحركة «حماس» اللذين يتمتعان بشعبية كبيرة في أوساط الشارع العربي والإسلامي، وأن تكف واشنطن عن دعمها للكيان الصهيوني، وأن توقف واشنطن إنتاج ونشر الأسلحة النووية، إضافة إلى شروط أخرى منها تحرير الأموال الإيرانية المجمدة في البنوك والمصارف الأمريكية منذ عهد الشاه المخلوع(٥٦).

فما حدث أكد استمرار وجود «حماس» ومن ثم حليفتها إيران كطرفين أساسيين في عملية التسوية المنتظرة من قِبل «أوباما». وهذا بدوره يدعم موقف إيران في ساحات أخرى أهمها الساحتان العراقية والأفغانية، لا سيما بعد إبرام الاتفاقية الأمنية بين العراق والولايات المتحدة، وكذا الاتجاه نحو إشراك طالبان في العملية السياسية بأفغانستان(٥٧).

إلا أن ذلك يراه البعض باعتباره مكاسب مؤقته؛ إذ إن وزير الخارجية السوري «وليد المعلم» أعلن عقب انتهاء قمة الدوحة أن مبادرة السلام العربية لن تُلغى بل ستُجمَّد في انتظار ظروف أفضل(٥٨). كما أنه بالفعل قد عاود الحديث عن كيفية استئناف المفاوضات غير المباشرة بين سوريا وإسرائيل بعد انتهاء العدوان بفترة. إلا أنه وبالرغم من ذلك فلا شك أن تراجعات إسرائيل المتتالية بلبنان وفلسطين من شأنها إضعاف الموقف التفاوضي لها على أي من المسارات، وذلك لصالح قوى المقاومة المدعومة من إيران.

خاتمة:

إن السبيل الوحيد لنصرة القضية الفلسطينية وسائر قضايا العالم الإسلامي هو التخلي عن سياسة المحاور قولا وفعلا؛ حيث إن المرحلة الراهنة إنما تفرض تكامل الأدوار كأمر لا غني عنه، خاصة بين أركان الأمة الأساسية وهي: مصر، السعودية، سوريا، إيران، تركيا، لا سيما وأنه من المتوقع أن تبدى إيران مرونة أكثر في ظل إدارة «أوباما».

إلا أن ذلك يتطلب الالتزام بخطوات عدة، أهمها: التوقف عن الحروب الإعلامية والتواصل عبر هذه الدول الأركان. وإن اقتصر في الوقت الراهن حتى على المنظمات الدولية

والإقليمية، فعلى كل طرف الالتزام بموقف محايد إزاء الأطراف الفلسطينية الداخلية المعنية بالقضية، ومن ثم فعلى إيران القيام بدور أكثر جدية وحيادًا فيما يتصل بعملية المصالحة الوطنية الفلسطينية.

أما بالنسبة إلى الجانب العربي تحديدًا، فيجب صياغة أجندة عمل بشأن القضية الفلسطينية، خاصة في وقت الأزمات؛ حتى لا تتحول القضية تدريجيًا إلى مجرد ورقة في المواجهات الإيرانية الأمريكية.

هوامش:

(١) د. أسامة الغزالي حرب، الحقبة الإيرانية، (افتتاحية)، السياسة الدولية، العدد ١٧٣، يوليو ٢٠٠٨، ص ٦- ٧.

(٢) ما شاء الله شمس الواعظين.

www.aljazeera.net.15/1/2009.

(٣) المرجع السابق.

(٤) د. محمد السعيد إدريس، إيران والاختبارات الصعبة في غزة، مختارات إيرانية، العدد ١٠٢، يناير ٢٠٠٩، ص ٤.

(٥) المرجع السابق، ص ٤- ٥.

(٦) المرجع السابق، ص ٥.

(7) www.president.ir/ar/.29/12/2008.

(٨) د. نادية مصطفى، قراءة حضارية في مشاهد أربعة من الحرب على غزة (٤-٤)، أركان الأمة الثلاثة ودبلوماسية وقف العدوان على غزة، في:

www.leader.ir/lang/ar.28/12/2008.

www.Islamonline.net.2/2/2009.

(9) www.president.ir/ar. 17/1/2009.

(١٠) المرجع السابق.

(١١) المرجع السابق.

(12) www.mfa.gov.ir.16/1/2009.

(13) www.alalam.ir.28/12/2008.

(14) www.mfa.gov.ir.27/12/2009.

(١٥) المرجع السابق.

(١٦) المرجع السابق، ٢٠٠٨/١٢/٢٨.

(١٧) المرجع السابق، ٢٠٠٨/١٢/٢٩.

(١٨) المرجع السابق، ٢٠٠٩/١/٢.

(١٩) المرجع السابق، ٢٠٠٩/١/٧.

(٢٠) وكالة الأنباء الإيرانية، ٢٠٠٩/١/٦.

(٢١) المرجع السابق، ٤-٢٠٠٩/١/٥.

(22) www.alalam.ir.11/1/2009.

(23) www.akhbar.th.12/1/2009.

(24) www.elaph.com

(25) www.mfa.gov.ir.16/1/2009.

(26) www.masrawy.com.19/1/2009

(27) www.mfa.gov.ir.4/1/2009

(28) www.alregiadah.com.18/1/2009.

(29) www.presidlent.itr/ar.17/1/2009.

(30) www.mfa.gov.ir.14/1/2009

(٣١) الأهرام، ٢٠٠٩/١/١٧.

(32) www.leader.ir.1/2/2009.

(٣٣) المرجع السابق.

(٣٤) المرجع السابق، ٢٠٠٩/٢/١١.

(35) www.mfa.gov.ir.4/3/2009.

(36) www.mfa.gov.ir.1/2/2009.

(37) www.alkhaleej.ea.3/3/2009.

www.alalam.ir.5/3/2009

(٣٨) نص الكلمة

www.leader.ir.2/3/2009.

(39) www.aljazecra.net.25/1/2009.

(40) www.xinhuanet.com.30/12/2008

(٤١) وكالة الأنباء الإيرانية، ٢٠٠٩/١/٢٠.

(42) http://news-ar.trend.az.30/12/2008.

(43) www.alam.ir.25/1/2009

(44) www.aljazeera.net.4/1/2009.

(٤٥) رويترز ٢٠٠٩/١/١٤.

(46) www.wa3ad.org.13/3/2009

(47) www.aljazeera.net.17/1/2009

(٤٨) انظر نص الرسالة في:

www.metransparent.com

(49) www.mojahedin.org.

(٥٠) نتائج انتخاب أوباما بالنسبة لإيران (ديبلماسي إيران «الدبلوماسية الإيرانية» ٢٠٠٨/١١/١٢)، مختارات إيرانية، العدد (١٠١)، ديسمبر ٢٠٠٨، ص ٨٦.

(٥١) المرجع السابق، ص ٨٦- ٨٧.

(٥٢) مادي كحال زاده، الأزمة الاقتصادية وتأثيرها على إيران (ميزان نيوز «ميزان للأخبار» ٢٠٠٨/١١/١٥)، مختارات إيرانية، العدد ١٠٢، يناير ٢٠٠٩، ص ٣٣.

(٥٣) المرجع السابق، ص ٣٤.

(٥٤) د. محمد السعيد إدريس، فوز «أوباما» وانعكاساته على الانتخابات الرئاسية الإيرانية، مختارات إيرانية، العدد ١٠٠، نوفمبر ٢٠٠٩، ص ٤-٥.

(٥٥) د. محمد السعيد إدريس، فرص وتحديات الحوار الإيراني- الأمريكي، مختارات إيرانية، العدد ١٠٣، فبراير ٢٠٠٩، ص ٤.

(٥٦) المرجع السابق، ص ٥.

(٥٧) محمد عباس ناجي، إيران والحرب على غزة- مكاسب مؤقتة ومخاطر محدقة، في:

www.islamonline.net.19/1/2009.

(٥٨) المرجع السابق.

●●●